ما ادعاه المص واذا تبين هذا فيلزم هاهنا اشكال
وهو ان المفارق الدايم يلزم ح دخوله في اللازم ولم
يتعرض المص لجوابه هاهنا واشار اليه في مبحث المضعفا
وخلاصته ان هذا التقسيم مبني على النظر الجلي واما
بحسب النظر الدقيق الذي ينبني على مباحث الحكمة
فالمفارق الدايم داخل في اللازم او نقال ان اللازم ما يمتنع
انفكاكه بالنظر الي ذاته فقط واما اللازم بالنظر الي العلة
فهو داخل في المفارق هل مطلق الوجود دخل ضروري
في لوازم الماهية فان لوازم الماهية على ثلاثة اقسام الاول
منها ما يتقدم على الوجود المطلق بملزومها كالامكان والتقرر
والتميز كما ذكرنا فليس فيه دخل للوجود المطلق والا
يلزم الدور والثاني منها ما يكون مساوقا للوجود
المطلق كالتشخص ومساوق مساوي الوجود وليس فيه
دخل ضروري للوجود المطلق والا يلزم علية احد
المساوقين للاخر وهذا يبطل معني المساوقة فان المساوقة
عندهم عبارة عن التلازم بحيث لا يتخلف احدهما عن الاخر
في مرتبة وهاهنا يلزم التخلف ضرورة تخلف المعلول
عن العلة في مرتبة الذات والثالث هاهنا ما يتاخر
عن وجود المعروض كالزوجية للاربعة والفردية للثلاثة
وهذا القسم لا بد من مداخلة وجود المعروض في
عروضه فلم يلزم مداخلة الوجود المطلق في اللازم المطلق
فثبت مراد المص من ان مداخلة الوجود المطلق ليست بضرورية
في اللوازم المطلقة واما في بعضها فقد تكون ولهذا قال فان الضرورة
لا تفصل والضرورة عبارة عن القسم الاول الذي ذكرنا
وبهذا القدر تمت مقصودة فلم يتعرض للقسم الثاني حتى يجب وجود

العلة

مذهب
العلة اولا كوجود الواجب على المتكلمين اقول تحقيق الحق يقتضي
خلاف ما ذكره المص وذلك بوجهين الاول على ما اقول
ان الوجود يطلق على معنيين الاول المعني المصدري
ولا شك انه معني انتزاعي تابع لاعتبار المعتبر وانتزاع
المنتزع عن الموجود الحقيقي الخارجي او الذهني فيلزم
وجود الموصوف وتحققه الواقعي قبل انتزاعه وليس
الكلام فيه والثاني المعني الحقيقي وهو اما ان يكون عين
حقيقة الواجب او جزئه او خارجا عنه منتزعا عنه
او منضما اليه وعلى الاول خلاف ما اراده المص من ابطال
مذهب المتكلمين والثاني باطل باتفاق الفريقين بالبرهان
القطعي الذي ذكرته سابقا في شرح الخطبة والثالث
ايضا باطل فان المعني الانتزاعي بنفسه من حيث هو هو
لا يصلح لان يكون مناطا ومنشا لموجودية الموجود
الخارجي سيما اذا كان واجبا لذاته منتزعا كذلك وان
ارجع الكلام الي المنشا يرجع الي الشقوق التي ذكرنا ابطالها
وهذا واضح على الذكي المتفطن بقي الاحتمال الرابع وهو
شق الانضمام ولا شك انه فرع وجود المنضم اليه
وتشخصه فيلزم وجود العلة اولا على خلاف ما ذكره
المص فان قيل يجوز ان يكون الانضمام فرع
ذات المنضم اليه دون وجوده واما ما ذكر في بيانه من
ادعا البداهة فيه فلعله لا يعتمد عليه الخصم بل
يرجع ونقول ان الضرورة العقلية تشهد بفرعية المنضم
عن المنضم اليه اما بحسب الوجود كما في السواد والجسم
او بحسب الذات كما في انضمام الوجود الي الماهية وهي
تقتضيه بالضرورة بعيد ان تكون علة موجودة موجدة

Copyright © King Saud University